موجز

«المعارضة» هي البديل؟

محمد الجرادي

■ أحاول عبثاً ولو مؤشرات بسيطة تدل على أن «المعارضة» في هذه البلاد بدأت تتحسس الطريق لتصبح كما تقول الآن إنها بديل حقيقي لمسيرة التغيير!

«المعارضة» حتى هذه اللحظة وبرغم «الهالة» التي تحاول إضفاءها على وجودها في هذه المرحلة من شكلانية التكتل أو الاصطفاف الحزبي تحت يافطة «المشترك» لم تطرح نفسها موضوعياً كبديل يمكن الوثوق به ولو إلى لحظات ما قبل الدخول إلى كبينة «الاقتراع»!!

● قبل ذلك «المعارضة» اسيرة أخطائها وتجاوزاتها، وأثق تماماً أنها لم تفكر في يوم ما طيلة سنوات تجربتها السياسية، بإمكانية أن تضع وجودها السياسي في موضع حقيقي وفاعل.

● والذين يقولون إن «المعارضة» بادائها الراهن بدأت تتغير وتتحرك بخطوات واثقة! أخشى أن يبادروا بانفسهم في قادم الأيام بالصراخ: مافيش فائدة!

● ربما أن الشيء الوحيد الذي استطاعت «المعارضة» أن تلوّح لنا بوجودها في المشهد السياسي هو «افتعال التأزيم» فحسب!! لا لشيء عدا أنها أدمنت ذلك، وتعتقد فيه استمراراً وبقاءً لمصالحها الشخصية والحزبية، و«عاشت الجماهير المناضلة»!

● على ذكر الجماهير.. قيادات المعارضة هذه الفترة في موقف «حرج» أمام مطالباتها كُتاباً وصحفيين بالانتقال من التلويح إلى الفعل الحقيقي فيما يتصل بالشارع أو الجماهير.

الموقف حرج.. وهذا مؤكد بالنسبة لقيادات لم تعرف الطريق إلى الجماهير، ولا اعتقد أن لدى هذه القيادات استعداداً للخروج من «حفرة المعارضة» بحسب تعبير احد الكتاب في صحافتها، ولن يجدي معهم نصحاً في محاولة الخروج من مثل هكذا «حفرة».

algradi79@yahoo.com

وصل

حرب.. على الفساد

أمين الوائلي

■ الأخبار ليست طيبة على الاطلاق، تلك التي يستقبلها «لوبي الفساد» هذه الأيام في المؤسسات الحكومية ومرافق الدولة المختلفة.. وحيثما كانوا وكان تلاعبهم بالمال العام والوظيفة العامة والمصلحة العامة.

● إجراءات ومعالجات واستدراكات.. عامة وخاصة.. تصب في اتجاه محاصرة «الظاهرة» ومظاهرها، هي في الطريق إلى رفد قدرات وصلاحيات أجهزة الضبط والرقابة والمحاسبة.. وسيعلم «شياطين» الفساد أن سلطة القانون وبد العدالة أقرب إليهم، اليوم أكثر من أي وقت مضى.. وأن المساءلة القانونية لن تضل طريقها إليهم.. عاجلاً أم آجلاً.

● قد تتأخر العقوبة.. لكنها لم تتأخر إلى الأبد.. ثمة الكثير من الأشياء تجعلنا نجزم بأن ساعة الحسم قد أزفت، وأن معركة.. حاسمة حازمة، تستكمل جهازها لإدارة حرب شعواء ضد لوبي الفساد المتسرطن في مفاصل المؤسسات وإدارات الجهاز الحكومي للدولة، هناك اليوم تشريعات قانونية مهمة وضرورية لإدارة المواجهة ومحاصرة الفساد المعشش في عقول وقلوب أصحابه- المعششين في قلب المجتمع والدولة.

بعضها آقر، وبعضها يستكمل إجراءات الإقرار في البرلمان.. هناك قانون الذمة المالية بما تضمن من مواد ونصوص وإجراءات غاية في الدقة والفاعلية.. أقره البرلمان الأسبوع الماضي، وهناك مشروع قانون مكافحة الفساد.. يستكمل البرلمان إقراره خلال الأيام القادمة.. وهناك هيئة مستقلة لمكافحة الفساد.. وغيرها من التوجهات المهمة في إطار التوجه العام المشروع، تلحق «الولد وولد الولد» فليُنظر وليتدبر الفاسدون أي ميراث يتركون لمن بعدهم.

● لن نجاري المشككين في جدية التوجهات القيادية في هذا الاتجاه.. لن نكف عن مؤازرة كل جهد صادق وتوجه بناء نحو محاصرة اللوبي الفاسد وتعرية أساليب وإساءات الفاسدين أينما كانوا.. وفي المقدمة- دائماً الفساد السياسي والحزبي.. الأصوات الحزبية التي تزرع الشك واليأس وتعلن حربها على توجهات القيادة في محاربة الفساد.. هي الأصوات التي يهمها إفشال مشروع الإصلاح والمتاجرة بقضايا الفساد والتربّح على النعيق.

شكراً لأنكم تبتسمون

Ameen101@maktoob.com

والمعلن للإصلاحات التي يتبناها رئيس الجمهورية في مشروعه المتكامل لإدارة المستقبل.

● وقّعت الجمهورية اليمنية مؤخراً على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.. وهناك توجيهات حازمة بتفعيل وظيفة ومسئوليات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وسنصل إلى اليوم الذي يشهّر فيه بالفساد والمفسدين عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، فضلاً عن أن قضايا وجرائم الفساد وتبعاته القانونية لاتسقط بالتقادم.. وبحسب نصوص الاتفاقية فإن عقوبات وتبعات جرائم الفساد والإخلال بالوظيفة العامة للإكساب غير

■ مثلت قضية الحكم واحدة من معاضل الحياة السياسية والمجتمعات المدنية –أو التي في طور التمدن، وظلت مشكلة المشاكل بالنسبة للحُكام والمحكومين على السواء تتمثل في شكل ونوعية النظام الحاكم في مجتمع ما أو بلد من البلدان، حيث أفرزت الحالات والتجارب الانسانية المتفاوتة والمتباعدة أشكالاً مختلفة للأنظمة الحاكمة.. كان أسوأها على الاطلاق الحكم الفردي الشمولي والسلطات التسلطية القائمة على أساس الانفراد بالحكم والتفرد بإداراته وامتيازاته جميعاً لفئة أو جهة أو أسرة أو أيديولوجيا جامدة، مع استبعاد الآخرين وإقصاء كل تنوع أو تعدد أو شراكة.

«المؤتمر الشعبي العام»..

منهجية الشراكة مع الآخرين

يلسر العواضي ❖

لدينا في اليمن تجربة طويلة ومريرة في هذا الاتجاه، فلقد عانى شعبنا طويلاً من تسلط الأئمة واستبدادية الحكم الأسري القائم على فكرة التميز والاصطفاء الغيبي، وانفراد فئة أو أسرة بعينها بأحقية الإمارة والسلطان دوناً عن جميع الناس والفئات والجماعات المشاركة في الحياة والعيش.. وكانت الثورة اليمنية المظفرة تستهدف في غايتها السامية اسقاط حكم الفرد والأسرة والعصبية، والانتصار للمساواة الحقيقية التي وهبها الخالق جل وعلا لجميع عباده.

عملياً.. سقطت أسطورة التميز النوعي والفرادة التي يخلعها البعض على أنفسهم لتبرير أطماعهم في الحكم والاستحواذ عليه، مع سقوط حكم الأئمة وقيام الحكم الجمهوري الوطني العادل الذي جعل المواطنين جميعاً متساوين أمام النظام والقانون في الحق والواجب سوياً.

في السياق ذاته.. يفخر المؤتمر الشعبي العام، ويحق له أن يفخر، بتجربته الثورية في العمل الوطني وإدارة الشأن السياسي برؤية منهجية عاقلة وعادلة، استمدت مبادئها الرائدة من أهداف ومضامين الثورة اليمنية العظيمة.. واستلهمت وسطية الإسلام الحنيف وعظمة النص القرآني والتشريع النبوي الأكرم.. وتجسد كل ذلك في الرؤية الميثاقية التي صاغها نخبة وطنية من مثقفين وسياسيين ورجال الدين والقضاء والعلماء وخيرة المعلمين العاملين وأهل الفكر والأدب والاجتماع، حتى جاء «الميثاق الوطني» بصورته النهائية مختصراً نموذجياً لسعة المجتمع وثراء الساحة الوطنية، ومحل اجماع وتوافق سائر الشرائح الاجتماعية والاتجاهات السياسية والفكرية.. وليكون بذلك قاعدة الحكم وفلسفة الادارة والسلطة.. به تحصّن الحاكم والرعية واعتصم الوطن بافيائه الوارفة ومبادئه المثلى.

واذا كنا في حاجة دائمة الى استذكار الدرس للاستزادة منه في النظر والعمل معاً.. فإننا باستعادة تاريخ وتجربة التنظيم الوطني الرائد «المؤتمر الشعبي العام»، نكون في مقام التعلم من نجاحات التجارب التاريخية واستلهام فوائد المراحل وإفادات التاريخ الشاهد والمشهود عبر صفحات أكثر من عقدين ونيف من عمر تجربتنا الوطنية والتي هي في متناول العين والنظر، انجازاً يملأ السمع ويطرب البصر.

وليس على الذين يغمطون الحق ويحرّفون كَلم التاريخ عن مواضعه.. إلاّ أن يتحروا مواضع الانصاف حتى لا يفقدوا مصداقيتهم ويتلبسوا بالظلم والجور وسوء المقصد.. ذلك أن البعض يُعلّب التاريخ في أفكار قسرية توافق هواه وتوجهاته المصلحية الآنية، وينسى أن ينصف نفسه من نفسه، والتاريخ من ابنائه وسكانه.

هناك اليوم من يدّعي غير الحق زاعماً انفراد المؤتمر بحكم اليمن طوال٢٨ عاماً، ويهمل بذلك حيثيات التجربة والأسس التي قام على هديها المؤتمر الشعبي.. ومن المعيب اسقاط حقيقة أن المؤتمر كان في الأصل والفصل تكويناً جماعياً استوعب كل ألوان العمل السياسي والحزبي والوطني، ومظلة انضوت في ظلها كافة القوى الوطنية العاملة في الساحة، «اسلاميين وقوميين وبعثيين وناصريين» من أقصى اليمن مروراً بالوسط وحتى أقصى اليسار.

هذا اذا علمنا –أو استذكرنا أنه ومنذ قيام الثورة اليمنية ١٩٦٢م، وحتى العام ١٩٩٠م، تعاقبت على الحكم قوى سياسية مختلفة في شمال الوطن مثلت قوى الشعب الحية صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة والجمهورية، وتناوبت الحكم مختلف الأطياف السياسية بغض النظر عن بروز مسمياتها أوصافها الحزبية المتعارفة الآن، إذ كان النص الدستوري حينها يحرم العمل الحزبي العلني، وعملياً مارست القوى السياسية حقها في تشارك الحكم وإدارة السلطات وصولاً الى العام ١٩٨٢م، حيث التأمت القوى السياسية جميعها في كيان شعبي وطني جامع هو المؤتمر الشعبي العام كخلاصة حوارات جادة ومسئولة أدارها ورعاها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بالترافق مع حوارات وطنية مشهودة لصياغة الوثيقة النظرية والفكرية «الميثاق الوطني»، جرى الاستفتاء عليها شعبياً في كل مديرية ومحافظة ومدينة، كما جرى انتخاب هيئات وقيادات المؤتمر بنفس الصيغة.. لينجز اليمنيون بذلك واحداً من أهم تحولات اليمن الجمهوري، غدت بعدها الأطراف والقوى السياسية مشاركة فعلياً أو ضمنياً في ادارة الحكم وتسيير شئون الحياة والمجتمع والحكومة.

وفي المقابل.. افتقرت تجربة حكم التنظير الاشتراكي في جنوب الوطن «سابقاً» الى هذا الزخم التعددي والثراء الحيوي، وظل الحزب منفرداً لوحده بحكم البلاد منذ الاستقلال «١٩٦٧م»، وحتى قيام الوحدة المباركة، أي طوال ٢٣ عاماً متواصلة، وكان من آثار تلك الاستحواذية، صراعات متواصلة وماس فادحة توالت عبر مسيرة الحزب والوطن.

أما ما بعد العام ١٩٩٠م، وقيام الجمهورية اليمنية.. فكيف يصح الادعاء بان المؤتمر انفرد خلال ذلك بالحكم لوحده، ومعروف بالضرورة أن اول حكومة كانت ائتلافاً ثنائياً، ضم المؤتمر والاشتراكي طوال الفترة الانتقالية التي انتهت بإجراء اول انتخابات برلمانية في ٢٧ أبريل ١٩٩٣م.

وعلى ضوئها تشكلت حكومة ائتلاف ثلاثي «المؤتمر، الاشتراكي، الاصلاح»، والتي انفرط عقدها مع أفتعال الاشتراكي أزمة ١٩٩٣م، وأشعال الحرب لتمرير المخطط المتربص بالوحدة، والردة الى الانفصال المجهض عام ١٩٩٤م، لتتشكل بعدها حكومة ائتلافية بين المؤتمر والاصلاح وصولاً الى ١٩٩٧م.

ولما كان قد رفض الحزب الاشتراكي المشاركة في انتخابات ٩٧م، البرلمانية وفضّل المقاطعة.. ومع أنها مثلت تجربة مريرة بالنسبة للمؤتمر، إلاّ أنه ظل حريصاً على مشاركة الآخرين في الساحة، حتى اذا جاءت انتخابات ٢٠٠٣م، «الثالثة» وحصل فيها المؤتمر على اغلبية واسعة ومريحة.. إلاّ أنه عرض على الأخوة في الاصلاح الدخول في حكومة ائتلافية كان موقفهم منها الرفض البات.. وفي كل الأحوال لم يكن المؤتمر يمثل في شخصيته السياسية حالة مفردة، كونه الاطار الجامع لمختلف الاتجاهات والقوى السياسية.. ضم أطياف البعث والناصري والإسلامي والاشتراكي وخلافهم.. وستكون نتيجة هذا كله، أن المؤتمر الشعبي العام لم يكن يوماً من الأيام جماعة مغلقة أو منغلقة.. بل جسد الحرص على اشراك المتعدد، واشتراك أفراد ومسميات الوسط السياسي والوطني في مسئوليات البناء والاسهام في تنمية الوطن وإثراء حياته المدنية والادارية، ودون شك.. فإن تاريخ وتجربة المؤتمر يشهدان على إيمانه الدائم والمبدئي بالتنوع والتعدد، والتعايش مع الآخرين في اطار وحدة جامعة ومانعة ووطن موحد ومنيع.

اذا كانت السلطة لاتزال تمثل لدى البعض هاجساً جامحاً وحلماً طامعاً.. فإن المؤتمر قد خبر السلطة والحكم.. ويعلم حق اليقين أن السلطة وسيلة وأمانة حقها الأداء الى من يستحقها، ولديه ايمان لا يتزعزع بأن جميع أبناء هذا الشعب لديهم كامل الأهلية والحق في ادارة شئونهم وحياتهم وسلطتهم المدنية، على قاعدة المصلحة العليا ووفقاً لما تقرره القوانين وتنظمه اللوائح والمؤسسات والشرائع المدنية والوطنية.

إن الأنانية أبعد ما تكون عن تنظيم عُرف بالوسطية وعرفت به طوال تاريخه، وجسد المؤتمر حرصه على الشراكة والائتلاف، وليس صحيحاً بعد هذا أن الآخرين لم يحكموا أو يشاركوا في الحكم طوال التجربة الماضية.. ومن ثم صار مردوداً على صاحبه الادعاء بأن المؤتمر حكم منفرداً كما استساغ البعض أن يهرف بالادعاءات.. أو أولئك الذين يعلمون في قرارة أنفسهم أنهم لا يقولون صدقاً، إذ يزعمون أن المؤتمر استأثر لنفسه بالسلطة أو الحكم.

هم يقولون ذلك.. وهم يعلمون أن أقدامهم تغوص في ادارات الحكم ومؤسساته، وأن أياديهم لاتزال تقبض معاشات وظائف عالية ومراتب رسمية في مؤسسات الحكم والحكومة.

---

* عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام..

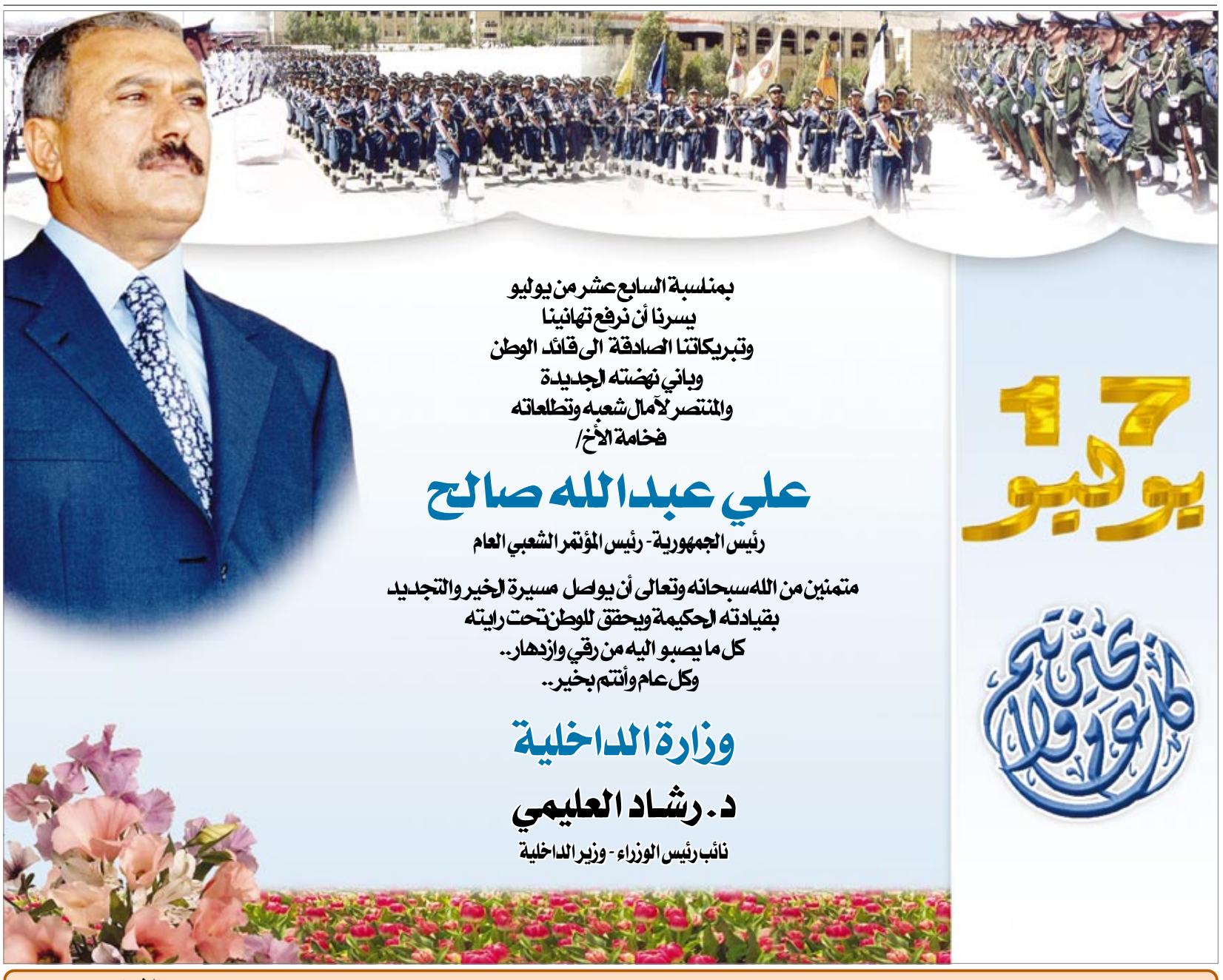

الميثاق
نائب رئيس التحرير: محمد بن محمد أنعم
مدير التحرير: أمين الوائلي
نائبا مدير التحرير: عبدالولي المذابي، يحيى علي نوري
سكرتير التحرير: محمد صالح الجرادي
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشانها مع الإدارة
أسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية ٢٠٠ دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية ٤٠٠٠ ريال
العنوان
الجمهورية اليمنية-صنعاء-شارع رقم(١٢)
متفرع من شارع الزبيري أمام مبنى «سبأفون»
تليفون: (٤٠٢٨٤٣-٤٠٦٦١٨-٤٠٢٨٤٥) - فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٣٧٧٧
● موقع الصحيفة على الانترنت: (www.almethaq.net.ye)
● البريد الإلكتروني: almethaq_1@hotmail.com